S/PV.9931

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثمانون

الجلسة **9931**

الاثنين، 9 حزيران/يونيه 2025، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة رودريغس – بيركيت	(غيانا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	باكستان	السيد جادون
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد تشو
	الدانمرك	السيدة لاسن
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سيراليون	السيد كانو
	الصومال	السيد فرح
	الصين	السيد صن لي
	فرنسا	السيد دارماديكاري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوريل
	اليونان	سيكيريس

جدول الأعمال

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2025/342)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

منطقة وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2025/342)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التالي اسماهما إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا؛ وسعادة السيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2025/342، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد أباري.

السيد أباري (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني دائما أن أعرض على مجلس الأمن تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (S/2025/342). وأرحب بهذه الفرصة لأناقش مع أعضاء المجلس المستجدات في الأشهر الستة الماضية.

شهدت هذه الفترة اختتام تشاد لعملية الانتقال السياسي، بينما أحرزت غابون تقدماً لا رجعة فيه نحو الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري، الأمر الذي مكنها بالفعل من الانضمام مجددا إلى منتديات الاتحاد الأفريقي. وفي حين يجب أن نرحب بهذه التطورات الإيجابية، إلا أنها لا تعني أنه يمكننا تحويل انتباهنا عن تلك البلدان. بل على العكس، حان الوقت الآن للسلطات المنتخبة حديثًا لتنفيذ الإصلاحات الناتجة عن العمليات الانتقالية. وفي حالة تشاد، يشمل ذلك إكمال عمليات اللامركزية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بينما يستلزم ذلك بالنسبة لغابون إكمال إصلاح النظام القضائي المنصوص عليه في الدستور وإصدار تشريعات بشأن دور الأحزاب السياسية من أجل تمكينها من القيام بدورها الكامل كأصحاب مصلحة في العملية الديمقراطية.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للقرار 1325 (2000)، يسرني أن أبلغ الأعضاء بأن الانتخابات الأخيرة في تشاد تميزت بتقدم كبير في تمثيل المرأة، التي تمثل الآن 34 في المائة من أعضاء الجمعية الوطنية وما يزيد قليلاً عن 36 في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ. ويشير إدراج مسألة تخصيص حصة 30 في المائة للنساء في القوائم الانتخابية في قانون الانتخابات الجديد في غابون إلى

أن البرلمان المقبل سيكون أكثر شمولاً أيضاً، شأن الحكومة التي تم تشكيلها في 5 أيار/مايو، حيث تتولى النساء رئاسة ثلث الوزارات.

سان تومي وبرينسيبي هي بلد آخر في المنطقة ملتزم التزامًا راسخًا بالإصلاح. وقد أتاح اجتماع لجنة بناء السلام في 29 أيار/مايو لنا ملاحظة التقدم المحرز في إصلاح قطاعي العدالة والأمن في البلد ووضع الاستراتيجية الوطنية لمنع نشوب النزاعات. إنه مثال ممتاز على كيفية استخدام أدوات هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام من قبل الدول الأعضاء لدعم أولويات السلام الوطنية، بما يتماشى مع الأهداف المحددة في ميثاق المستقبل (قرار الجمعية العامة 1/79). وكما يعلم الأعضاء، أجريت يوم الخميس 5 حزيران/يونيه الانتخابات التشريعية والمحلية في بوروندي، ومن المقرر أيضًا إجراء انتخابات في بوروندي والكاميرون وغابون وجمهورية أفريقيا الوسطى قبل نهاية العام.

ولكي تعزز هذه الانتخابات سيادة القانون، فإنني أسعى جاهداً، في إطار المساعي الحميدة التي أقوم بها، للتأكيد على أهمية فتح الحيز السياسي وضمان حرية التعبير. في بداية شهر آذار/مارس، ترأست بعثة إلى الكاميرون. وقد نبهني محاوريّ إلى الخطر الذي يشكله التضليل الإعلامي وتصاعد خطاب الكراهية. وخلصت دراسة أجريت مؤخرا إلى أن 65 في المائة من المحتوى السياسي الذي جرى تشاطره على وسائل التواصل الاجتماعي في الفترة بين كانون الثاني/يناير ونسيان/أبريل كان مزيفاً أو مفبركاً. وفي الوقت نفسه، لوحظت زيادة في العنف القبلي، لا سيما في مناطق جنوب ووسط البلد. ويؤكد هذا السياق أهمية الولاية التي منحها المجلس لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لدعم وضع استراتيجيات لمنع نشوب النزاعات المتعلقة بالعمليات الانتخابية. وآمل أن أقوم بزيارة الكاميرون مرة أخرى قبل نهاية تموز/يوليه في إطار المساعي الحميدة التي أقوم بها.

لا يزال هناك مصدران إقليميان لانعدام الأمن: حوض بحيرة تشاد ومنطقة البحيرات الكبرى. في حوض بحيرة تشاد، أكدت الأشهر القليلة الماضية الاتجاه الذي شهدناه في أواخر العام الماضي – فقد أظهرت الجماعات التابعة لجماعة بوكو حرام أو الجماعات المنشقة قدرتها على الصمود وقدرتها على التكيف والتأقلم مع العمليات المنسقة لقوات الدفاع والأمن في البلدان الأربعة. في ليلة 24 إلى 25 آذار/مارس، قتلت طائرات مسيرة محملة بالمتفجرات ما لا يقل عن 19 جنديًا كاميرونيًا في موقع تابع للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات بالقرب من مدينة سويرام في نيجيريا. كانت هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها القوات الكاميرونية هجوما من هذا النوع. وفي 3 نيسان/أبريل، قام زميلي السيد ليوناردو سيماو، الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بإبلاغ المجلس بإعلان انسحاب النيجر من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات (انظر S/PV.9890). وعملاً بالقرار 2349 (2017)، فإننا نعتزم مضاعفة دعمنا لحكومات المنطقة ولجنة حوض بحيرة تشاد للتقليل من تداعيات هذا القرار على أمن السكان واستقرار المنطقة. ينبغي الحفاظ على القوة المشتركة المتعددة الجنسيات كأداة أساسية في مكافحة بوكو حرام والجماعات التابعة لها.

وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، فإن تصاعد التوترات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، من جهة، وبين بوروندي ورواندا، من جهة أخرى، جعلنا نخشى من اندلاع حرب إقليمية. وعلى الرغم من

أن المبادرات المختلفة التي تهدف إلى إحلال سلام دائم في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تبعث على أمل كبير، فإنها لم تسفر بعد عن وقف الأعمال العدائية سواء في المجال العسكري أو الدبلوماسي. وأعرب رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، الذين يساورهم القلق إزاء النزاع الدائر بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، أثناء انعقاد مؤتمر القمة العادي قبل يومين في مالابو عن دعمهم غير المحدود لمبادرات السلام الجارية. وأجّلوا أيضا نقل الرئاسة الدورية للجماعة الاقتصادية إلى رواندا. وأوعزوا أيضا إلى فخامة الرئيس أوبيانغ نغيما مباسوغو، الذي مُددت رئاسته لعام آخر، باتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان مشاركة الجماعة الاقتصادية في مبادرات السلام في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. واحتجاجًا على الخطوات التي ذكرتها للتو، انسحب وفد رواندا من الاجتماع المغلق وأعلن على الفور قراره بالانسحاب من الجماعة الاقتصادية.

وجاء هذا القرار الذي اتخذته رواندا في الوقت الذي أحرزت فيه الجماعة الاقتصادية الكثير من التقدم في عملية إصلاحها التي بدأت في عام 2019. وبالتالي، ساعدت الوساطة التي قامت بها الجماعة الاقتصادية في تشاد وغابون – على يد فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، في تشاد وفخامة السيد فوستان أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، في غابون – في جهود هذين البلدين لاستعادة النظام الدستوري. وأسهم مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا إسهاما كبيرا في العمليتين. وأغتنم هذه الفرصة لأهنئ فريق مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا المنتهية ولايته، برئاسة السيد غيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو الذي أرحب بحضوره في هذه الجلسة، والذي تمكن من وضع إصلاحات ينبغي أن تؤدي إلى إنشاء محكمة عدل تابعة للجماعة الاقتصادية في كينشاسا ومجلس لمراجعي الحسابات في بوجومبورا وبرلمان للجماعة الاقتصادية في مالابو. ويُضاف إلى ذلك أيضًا إنشاء الصندوق الاستئماني الإنساني ومركز البحوث وبناء القدرات واللذين أثق أن الرئيس فيريسيمو سيتطرق إليهما. كما أود أن أرحب بقرار تحديد موعد إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة التابعة للجماعة الاقتصادية في 30 آب/أغسطس. وسيواصل بطبيعة الحال مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا شراكته الممتازة مع فريق المفوضية الجديد الذي من المقرر أن يتشكل في نهاية آب/أغسطس.

وأقر المجلس في بيانه الرئاسي الصادر في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 (S/PRST/2024/7) بأن تغير المناخ عامل مفاقم لأوجه الضعف القائمة في وسط أفريقيا، بما في ذلك مسائل الأمن الغذائي والفيضانات الشديدة وغيرها من المسائل الإنسانية ذات الصلة، والتي تؤثر على استقرار المنطقة دون الإقليمية. وشجع مكتبَ الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا على مراعاة هذا البعد في أنشطته. وواصل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا منذئذ إدراج المخاطر المناخية في عمله اليومي المتعلق بالدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر ودعم التعاون الإقليمي. وسيكون اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمناخ والأمن المقرر عقده غدًا فرصة لإطلاع الأعضاء على مجالات عملنا المختلفة بمزيد من التفصيل.

وندرك جميعا القيود المالية التي تواجهها الدول الأعضاء والتي تتفاقم حاليا بسبب تعدد الأزمات الإنسانية وشدتها. وكما يعلم الأعضاء، اضطر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى خفض أهدافه المتعلقة بجمع التبرعات لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى النصف. ولم يتجاوز التمويل المخصص لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025 لتشاد نسبة 9,3 في المائة لهذا العام، في حين بلغ نسبة 19,5 في المائة في الوقت نفسه من العام الماضي. وقد لاحظنا خلال بعثاتنا الميدانية أن النساء والأطفال لا يزالون أكثر الفئات السكانية تضرراً. وفي هذا السياق، قد يؤدي تقاعس المجتمع الدولي إلى تفاقم الحالة الإنسانية، خاصة مع استمرار النزاع الدائر في السودان في دفع أعداد متزايدة من اللاجئين الجدد نحو تشاد. وفي هذا الإطار، تعمل منظومة الأمم المتحدة في تشاد على وضع برنامج متكامل لتحقيق الاستقرار يتلاءم مع احتياجات مختلف المناطق المحلية من خلال العرض الذي تقدمه الأمم المتحدة وبالإضافة إلى المساعدة الإنسانية الطارئة. ويهدف هذا العرض أيضًا إلى تعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية والسلطات من أجل إرساء أسس بناء السلام والتنمية المستدامة.

وتستلزم الحالة المالية الراهنة لمنظمتنا أن نعيد التفكير في خططنا وأساليب عملنا. ولهذا السبب أيضا أخاطب المجلس عن بُعد، وهي ممارسة بدأتُ في اعتمادها أيضا مع الوزراء في المنطقة حتى لا تؤثر القيود المالية على تنفيذ ولايتنا. وينظر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في إنشاء صندوق استئماني لاستكمال الميزانية العادية. وينبغي أن يمنحنا الصندوق مرونة أكبر من حيث الموارد لنتمكن من الاستجابة بفعالية للحاجة إلى بذل المساعي الحميدة والتي ستستمر في سياق ستشهد فيه العديد من بلدان المنطقة انتخابات بين عامي 2025 و 2026.

وتواجه وسط أفريقيا تحديات كبيرة على الرغم من أنها منطقة تزخر بالإمكانات والموارد وستظل كذلك. كما أنها منطقة ملتزمة بإيجاد حلول للتحديات القارية والعالمية. وفي هذا الصدد، فإن ما يدل على التزام وسط أفريقيا بتعددية الأطراف هو رئاسة أنغولا للاتحاد الأفريقي ورئاسة الكاميرون للجمعية العامة، وكذلك دور جمهورية الكونغو في اتخاذ الجمعية العامة للقرار المتعلق بعقد الأمم المتحدة للتحريج وإعادة التحريج وفقا للإدارة المستدامة للغابات (2036-2027) (القرار 283/79). ويمثل لجوء غابون وغينيا الاستوائية إلى محكمة العدل الدولية لتسوية النزاع الإقليمي القائم بينهما دليلا آخر. ويسرني أن أشير إلى استعداد البلدين للدخول في حوار بشأن تنفيذ الحكم الصادر في 19 أيار/مايو على النحو الذي يَظهر في الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الغابوني، فخامة السيد بريس كلوتير أوليغي نغويما، إلى مالابو في الفترة من 4 إلى 6 حزيران/يونيه.

وتلتزم بلدان المنطقة التزاما راسخا بمبادئ الأمم المتحدة وقيمها وميثاق المستقبل. ولن يدخر مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا جهدا في تنفيذ ولايته التي أصدرها المجلس بهدف مرافقتها في سعيها إلى تحقيق المزيد من السلام والتنمية والازدهار لشعوبها. وأعوّل على دعم الأعضاء، الذين لم يقصّروا في تقديمه من قبل، خاصة في هذا الوقت الحرج الذي تواجه فيه المنظمة أزمة مالية غير مسبوقة تؤثر بشدة على مكتبي. وإذا استمرت تلك الحالة، ستحرمني من الوسائل اللازمة لتنفيذ ولاية المكتب من خلال مساعيه الحميدة في خدمة القيم التي تلتزم بها منظمتنا في مختلف دول هذه المنطقة الجميلة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد أباري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد دا بيدادي فيريسيمو.

السيد دا بيدادي فيريسيمو (*تكلم بالفرنسية*): أود في البداية أن أعبر لمجلس الأمن عن خالص شكر الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على دعوتها للمشاركة في مداولات هذه الهيئة المهمة التابعة للأمم المتحدة بشأن الحالة في وسط أفريقيا. وأرجو أن تتقبلوا سيدتي الرئيسة، تهانيّ الحارة، على رئاسة بلدكم للمجلس خلال شهر حزيران/يونيه 2025 وعلى إدارتكم المقتدرة لمداولات اليوم. وأتمنى لكم فترة رئاسة ناجحة للمجلس.

إنه لشرف كبير لي أن أخاطب المجلس بإيجاز عن الحالة السياسية والأمنية الراهنة في وسط أفريقيا.

فيما يتعلق بالمجال السياسي، تجدر الإشارة إلى اختتام عملية الانتقال السياسي بنجاح في جمهورية تشاد، حيث أقيمت مؤسسات جديدة بعد اختتام الانتخابات التشريعية والمحلية والبلدية في 29 كانون الأول/ديسمبر 2024. كما أن جمهورية الغابون، بإجراء الاستفتاء الدستوري في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 والانتخابات الرئاسية في 12 نيسان/أبريل 2025 في مناخ سلمي وشامل للجميع، خطت خطوات كبيرة في عملية الانتقال السياسي التي انطلقت في 30 آب/أغسطس 2023.

وبينما أشيد بجمهورية تشاد وجمهورية الغابون على التقدم المذكور أعلاه، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأذكر المجلس بأن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا قد أنشأت في كلا البلدين عمليتين للدعم والتيسير بقيادة فيليكس – أنطوان تشيسيكيدي تشيلومبو، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفوستين أركانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، على التوالي، فور بدء عمليتي الانتقال السياسي في هاتين الدولتين العضوين. ويمكننا القول بكل تواضع إن هاتين العمليتين للدعم والتيسير ساهمتا بلا شك في نجاح عمليتي الانتقال في تشاد وغابون.

وفيما يتعلق بالأمن، لا تزال منطقة وسط أفريقيا تواجه عددا من التهديدات، بما في ذلك الأنشطة المستمرة التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية والجماعات المسلحة والحركات الانفصالية، والتداول غير المشروع للأسلحة، والقرصنة البحرية في خليج غينيا. وتشكل الأزمة الدبلوماسية والأمنية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا خطرا كبيرا يهدد أمن المنطقة ويمكن أن تتحول إلى أزمة إقليمية. وعلاوة على الأزمة الأمنية، تواجه منطقة وسط أفريقيا أيضا أزمة إنسانية معقدة لا تزال تزداد سوء. وبنزوح ما يقرب من 13 مليون شخص قسرا، فإن منطقة وسط أفريقيا واحدة من أشد مناطق العالم تضررا من الأزمات الإنسانية. وهذه الأزمة هي في جوهرها نتيجة لانعدام الأمن في بعض الدول الأعضاء، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي السودان المجاور، رغم أنها تتفاقم أيضا بسبب الآثار الضارة لتغير المناخ.

ونظرا لخطورة الأزمة الإنسانية في منطقتنا، عقد رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية اجتماعا استثنائيا في مالابو يوم 7 شباط/فبراير واعتمدوا إعلانا أوعزوا بموجبه إلى مفوضية الجماعة الاقتصادية بوضع سياسة إنسانية للمنطقة واتخاذ الترتيبات اللازمة لإنشاء صندوق إنساني للجماعة الاقتصادية.

وستقدَّم قريبا مشاريع الوثائق ذات الصلة، التي أُعدت بمساعدة من وكالات الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، إلى رؤساء الدول والحكومات لاعتمادها.

وفيما يتعلق بالأزمة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى دون الإقليمية، نعتقد أنه لا يمكن معالجتها على النحو الملائم دون الحديث عن قوة الأمم المتحدة التي انتشرت هناك منذ عقدين، والتي تعرف الآن باسم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا شك أن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية ساهمت مساهمة كبيرة في عودة السلام والاستقرار في عدة أجزاء من جمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن عودة حركة 23 مارس في أواخر عام 2021 والتدهور الخطير المستمر في الحالة الأمنية يشيران إلى ضرورة أن تعيد الأمم المتحدة التفكير في استراتيجية انخراطها في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا السياق، تثني الجماعة الاقتصادية على مجلس الأمن لاتخاذ القرار 2773 (2025) في 21 شباط/فبراير 2025، وتقدم للمجلس دعمها الكامل فيما يتعلق بتنفيذه بفعالية، لا سيما بخصوص الجوانب المتعلقة بحل الأزمة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا والمفاوضات بين الحكومة الكونغولية وحركة 23 مارس.

أما فيما يتعلق بالأزمتين في السودان وليبيا وأعمال جماعة بوكو حرام الإرهابية في منطقة حوض بحيرة تشاد، فتود الجماعة الاقتصادية أن تحث المجلس على إيلاء اهتمام أكبر، بالتنسيق مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، لهذه الحالات الثلاث التي لها تداعيات أمنية واقتصادية وإنسانية خطيرة على منطقة وسط أفريقيا.

وسأكون مقصرا إن اختتمت بياني دون أن أكرر الإعراب عن امتنان الجماعة الاقتصادية للمجلس على جهوده المتواصلة لتعزيز السلام في القارة الأفريقية ككل وفي وسط أفريقيا بصفة عامة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطته

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري على إحاطته، وأشيد بالعمل المستمر الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في تعزيز السلام والاستقرار والتعاون الإقليمي في أنحاء وسط أفريقيا. وأشكر أيضا السيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطته.

سأتناول أربع نقاط.

أولا، ترحب المملكة المتحدة بالتقدم المستمر الذي تحرزه غابون نحو الحكم الديمقراطي وتثني على دعم الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أباري لعملية عملية انتقالية سلمية وذات مصداقية وشفافة وشاملة للجميع. فقد كان إجراء الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل 2025 بشكل سلمي خطوة إيجابية، ويشجعنا انضمام غابون من جديد إلى الاتحاد الأفريقي. وستكون الانتخابات التشريعية وانتخابات مجلس الشيوخ في أيلول/سبتمبر المقبل مرحلة مهمة، ونشجع حكومة غابون على مواصلة الالتزام بالشفافية والإجراءات القانونية الواجبة في سعيها للعمل من أجل الشعب الغابوني.

ثانيا، لا تزال المملكة المتحدة تشعر بالقلق إزاء العنف المستمر في منطقتي الشمال الغربي والجنوب الغربي من الكاميرون وأثره على حياة المدنيين. ونشير إلى أن مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا مؤهل لدعم حوار تقوده الكاميرون وحل النزاع. ونشير أيضا إلى أن الأزمة الطويلة الأمد في حوض بحيرة تشاد تؤثر على منطقة أقصى شمال الكاميرون، حيث تقاتل القوات الحكومية جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية. ونظراً لطابع التهديد العابر للحدود، فإننا نحث على مزيد من التعاون الإقليمي من خلال لجنة حوض بحيرة تشاد والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

ثالثا، ننوه باكتمال عملية الانتقال السياسي في تشاد. ونرحب بزيادة تمثيل المرأة وزيادة التنوع داخل المجلس الوطني. ولكننا نلاحظ بقلق التقارير عن الفساد وعن المضايقات والترهيب لأحزاب المعارضة أثناء العملية الانتخابية. ونحث تشاد على تعزيز الحريات السياسية والإعلامية لضمان ديمقراطية أكثر سلمية وتعددية وشفافية.

وأخيراً، تواصل المملكة المتحدة دعمها الثابت لعمل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ومساعيه الحميدة. فقد أصبح دور المكتب في مجال الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية والتنسيق الإقليمي أكثر حيوية من أي وقت مضى. ونشجع على مواصلة التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى للتصدي للتهديدات العابرة للحدود وتعزيز السلام المستدام في المنطقة. وفي هذا الصدد، استمعنا بعناية إلى ما قاله مقدما الإحاطتين عن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونتطلع إلى العودة لمناقشة ذلك في وقت لاحق من هذا الشهر.

السيد سون لي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام أباري والسيد دا بيدادي فيريسيمو على إحاطتيهما. وتقدر الصين الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وفريقه وستواصل دعم عملهم. وفيما يتعلق بتقرير الأمين العام الأخير (S/2025/342)، أود أن أتطرق إلى النقاط التالية.

أولاً، يجب أن نحافظ على السلام والاستقرار في منطقة وسط أفريقيا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرزت عدة بلدان تقدماً ملحوظاً في عمليات السلام السياسية فيها. فقد أجرت غابون انتخابات رئاسية سريعة. وأكملت تشاد بنجاح عملية انتقالها السياسي. وأجرت بوروندي انتخابات تشريعية ومحلية في موعدها المقرر. وتستعد الكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى بنشاط، في جملة بلدان، للانتخابات العامة المقبلة. وتجسد هذه التطورات التزاماً سياسياً قوياً بتعزيز الحوكمة الوطنية وتسهم في توطيد السلام والاستقرار الإقليميين. وينبغي للمجتمع الدولي دعم جهود تلك البلدان في المنطقة والمساعدة في الحفاظ على الزخم الإيجابي نحو تحقيق السلام الدائم.

ثانياً، يجب أن نساعد بلدان المنطقة على مواجهة التهديدات الأمنية. ولا تزال التحديات الأمنية في منطقة وسط أفريقيا كبيرة. فقد ازداد العنف في حوض بحيرة تشاد بدلاً من أن يتراجع. وتتزايد الهجمات الإرهابية في المنطقة، والآثار غير المباشرة للحالة في السودان وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تزداد جلاءً وتسبب حالة من عدم اليقين بشأن الأمن والاستقرار الإقليميين.

وترحب الصين بإنشاء قوة مشتركة لأمن الحدود بين تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وباستئناف آلية التعاون الحكومي الدولي. وينبغي أن يساعد المجتمع الدولي بلدان المنطقة في تعزيز قدراتها المستقلة في مجال مكافحة الإرهاب، وزيادة الدعم في مجالات مثل التمويل وتبادل المعلومات الاستخبارية وبناء القدرات وتعزيز الدفاعات الأمنية.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نساعد بلدان المنطقة على تحقيق التعافي الاقتصادي. ووفقا لتوقعات بنك التنمية الأفريقي، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة وسط أفريقيا بنسبة 4 في المائة هذا العام. وعلى الرغم من أن الاقتصاد آخذ في الاستقرار تدريجياً، فإن بعض البلدان تواجه مشاكل مثل العجز وارتفاع مستويات الدين والتضخم المستمر، ولا تزال تحديات التنمية كبيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز دعمه لبلدان المنطقة من خلال مساعدتها على تطوير اقتصاداتها وتحسين مستويات معيشة شعوبها. ويلزم تقديم المزيد من المساعدة في مجالات مثل إيجاد فرص العمل والحد من الفقر. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تقديم الدعم لمساعدة تلك البلدان على استكشاف مسارات التنمية التي تتماشى مع ظروفها الوطنية من أجل تمهيد الطريق للتعافي الاقتصادي والنمو المستدام.

رابعاً، من الضروري دعم بلدان المنطقة في مواجهة التحديات الإنسانية. فقد أدت النزاعات المسلحة والأحوال الجوية القاسية إلى تفاقم الحالة الإنسانية، مما أدى إلى تزايد أعداد اللاجئين والنازحين، في حين لا يزال التمويل الإنساني غير كافٍ إلى حد خطير. وقيام الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإنشاء صندوق للمساعدات الإنسانية مبادرة جديرة بالثناء وتستحق التقدير. وينبغي للجهات المانحة التقليدية زيادة دعمها لمساعدة بلدان المنطقة على مواجهة تلك الصعوبات، وليس تقليصه.

وعلى مر السنين، حافظت الصين على علاقات جيدة مع جميع البلدان في منطقة وسط أفريقيا وشاركت في تعاون مثمر ضمن أطر مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي من أجل تعزيز التنمية الإقليمية بشكل فعال. وسيُعقد قريباً في الصين الاجتماع المقبل للمنسقين على المستوى الوزاري بشأن تنفيذ خيار متابعة مؤتمر قمة بكين للمنتدى. ومن المتوقع أن يضخ هذا الاجتماع زخما جديدا في مجال التعاون الصيني الأفريقي وأن يقدم المزيد من الدعم للسلام والاستقرار والتنمية والازدهار في منطقة وسط أفريقيا.

السيد دارماديكاري (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبدو أباري، على إحاطته وملاحظاته بشأن الحالة في المنطقة. وأود أيضا أن أشكر رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، على تعليقاته.

تؤيد فرنسا مساعي الممثل الخاص ومكتبه فيما يتعلق بدعم العمليات السياسية والمساعي الحميدة ومنع نشوب النزاعات. وقد أُحرز تقدم ملحوظ على المستوى السياسي في المنطقة، كما هو الحال في غابون، حيث شكلت الانتخابات الرئاسية في نيسان/أبريل خطوة حاسمة نحو نهاية المرحلة الانتقالية. ورحبت فرنسا بهذا التطور وستواصل دعم غابون في هذا المسار.

وترحب فرنسا أيضاً بتطوير سان تومي وبرينسيبي لاستراتيجيتها لمنع نشوب النزاعات، والتي عرضها علينا الرئيس كارلوس فيلا نوفا في لجنة بناء السلام في 29 أيار/مايو. وتقف فرنسا إلى جانب سان تومي وبرينسيبي في دعم تنفيذ الاستراتيجية والإصلاحات المقررة في قطاعي العدالة والأمن.

كما أن الدعم الذي تقدمه فرنسا للعمليات الانتخابية في المنطقة دعم مالي بطبيعته، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث يبلغ هذا الدعم 2 مليون يورو لإجراء الانتخابات المحلية. وتماشياً مع التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره (S/2025/342)، تدعو فرنسا إلى أن تكون جميع العمليات السياسية حرة وشفافة وشاملة للجميع، بما يتيح المشاركة الكاملة لجميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب.

وتؤدي المساعي الحميدة التي تبذلها بعثة الممثل الخاص دوراً هاماً في دعم السلطات الكاميرونية، لا سيما في خضم الأزمات الأمنية المستمرة في شمال غرب وجنوب غرب البلد. وعندما يتعلق الأمر بمنع نشوب النزاعات، فإن الأمر يتطلب مزيداً من اليقظة في أعقاب تصاعد العنف في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، الأمر الذي يهدد الأمن الإقليمي. وكما أكد رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، فإن التنفيذ الكامل للقرار 2773 (2025) ضرورة حتمية للأمن والاستقرار الإقليميين، وكما أشار الممثل الخاص عن حق، فإن للنزاع في السودان تداعيات كبيرة، لا سيما في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى. ولذلك فإن العمل الإقليمي المنسق أمر حيوي للتصدي للتهديدات الشاملة، مثل الاتجار، الذي يدعم الجماعات الإرهابية المسلحة، وانعدام الأمن البحري وتغير المناخ. ويساهم الممثل الخاص ومكتبه في تلك الجهود من خلال تقديم الدعم لدول المنطقة. وتشهد عواقب فيضانات العام الماضي في عدد من البلدان، مثل تشاد والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، على عدم الاستقرار الذي أثارته زيادة الظواهر الجوية القصوى المماثلة. والحقائق معروفة جيداً؛ ويجب الآن إيجاد حلول ملموسة للحيلولة دون تضافر ذلك مع عوامل الأزمة الأخرى وتأجيج النزاعات الطائفية. وتساعد خبرة مكتب الأمم المتحدة في مجال المناخ والأمن، الذي تقدم له فرنسا الدعم المالي، في تحقيق ذلك.

ومن المهم أن يبقي مجلس الأمن الحالة في هذه المنطقة الرئيسية، أي وسط أفريقيا، قيد نظره.

السيد الفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي، السيد عبدو أباري، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد دا بيدادي فيريسيمو، على إسهامهما القيّم.

كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2025/342)، تواجه منطقة وسط أفريقيا تحديات متعددة ومترابطة تهدد استقرارها – وهي استمرار النزاعات المسلحة وتزايد الأزمات الإنسانية وتسارع آثار تغير المناخ والتدهور المقلق لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، تظل مساعي مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ضرورية لتطوير استجابات إقليمية منسقة ومستدامة.

ويؤكد إجراء الانتخابات في تشاد وغابون مؤخرا والانتخابات المزمع إجراؤها في نهاية العام في بوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى على الحاجة الملحة إلى إجراء انتخابات شاملة وموثوقة

وسلمية. إن هذه الانتخابات ضرورية لا لتقوية المؤسسات الديمقراطية فحسب، بل أيضا لتعزيز الدعم والشرعية اللازمين للتصدي على نحو شامل للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها المنطقة. ونود في هذا الصدد أن نحث جميع الأطراف المعنية على ضمان استقلالية الهيئات المكلفة بالانتخابات والحفاظ على نزاهة العمليات الانتخابية، مع احترام الحريات الأساسية في جميع الأوقات. ولا بد أن تتحمل السلطات الانتخابية والجهات الفاعلة السياسية مسؤولية تعزيز العمليات الديمقراطية، مع ضمان مشاركة جميع قطاعات المجتمع.

ويكتسي التعاون عبر الحدود، ولا سيما فيما يتعلق بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات، أهمية بالغة في التصدي للهجمات الإرهابية المتصاعدة في حوض بحيرة تشاد. إن تصاعد الهجمات التي تشنها الجهات الفاعلة المتطرفة في المنطقة في الآونة الأخيرة ينذر بالخطر ويشكل تراجع الالتزام بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات تهديدا خطيرا على الاستقرار الإقليمي. وترحب بنما بالتقدم الذي أحرزته لجنة حوض بحيرة تشاد ولكنها تقرّ بالحاجة إلى دعم دولي أكبر لتعزيز الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والإنعاش وبناء القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام في منطقة حوض بحيرة تشاد، وهي آليات حاسمة لاستعادة الاستقرار في تلك المناطق. ونعرب أيضًا عن قلقنا إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية، ولا سيما من خلال العنف الجنساني والقيود المفروضة على حرية التعبير وتكوين الجمعيات. ويجب أن تكون حماية حقوق الإنسان أولوية في جميع جهود صنع السلام والتنمية. وكما نعلم، لا يمكن فصل احترام هذه الحقوق عن السلام والأمن والتنمية المستدامة.

وتعرب بنما أيضا عن استيائها إزاء تردي الأزمة الإنسانية في وسط أفريقيا والتي تتفاقم ليس فقط بسبب تصاعد النزاع المسلح بل أيضًا بسبب تغير المناخ. ويشكل إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لصندوق المساعدة الإنسانية خطوة إيجابية ونشيد بالجهود الجماعية المبذولة في هذا الصدد. ولكن لا تزال معاناة السكان لا تطاق، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويستدعي العنف الممارَس ضد المدنيين، خاصة النساء والأطفال، ونزوحهم اهتماما عاجلا ونهجا أكثر حزما من المجتمع الدولي. ونناشد جميع أطراف النزاع الالتزام بالوقف الفوري وغير المشروط لإطلاق النار والالتزام بالامتثال لقرارات المجلس ذات الصلة، ولا سيما القرار 2773 (2025).

وتؤكد بنما مجددا دعمها لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا ولولاية الممثل الخاص. ويؤدي مكتب الأمم المتحدة دورا محوريا في منع نشوب النزاعات والدبلوماسية الإقليمية وتعزيز الخطط الشاملة مثل مشاركة المرأة في عمليات السلام وحماية الشباب والأمن المناخي. وفي الوقت الذي تثار فيه الشكوك حول قيمة المكاتب الإقليمية في بعض الأوساط، من الأهمية بمكان التذكير بأنها تعمل بموارد محدودة ولكنها تغطي مناطق شاسعة ومجتمعات محلية ذات احتياجات متزايدة. ونؤكد مجددا أن التزام المجتمع الدولي تجاه وسط أفريقيا لا يمكنه أن يكون متذبذبا أو مشروطا. ويجب أن يكون دائما وقابلا للتنبؤ ومسترشدا بالتعاون وتعددية الأطراف واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أباري، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتيهما الشاملتين.

ولا يسلط تقريراهما الضوء على التحديات العديدة التي تواجهها بلدان المنطقة دون الإقليمية فحسب، بل يبرزان أيضًا الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية للتغلب عليها. وفي هذا السياق، أود أن أطرح النقاط التالية:

أولا، نحيط علما بالتحولات السياسية المكتملة والعمليات الانتخابية. وفي هذا السياق، نرحب بقرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي برفع الجزاءات المفروضة على غابون والسماح لها باستئناف مشاركتها في أنشطة المنظمة. ونرحب أيضا بالانتخابات المحلية والتشريعية والرئاسية المزمع عقدها في العديد من البلدان. ونكرر دعوتنا إلى تهيئة فضاء سياسي حر وشامل للجميع يكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والآمنة للمرأة وإدماج الشباب والأقليات والنازحين داخليا والعائدين واللاجئين. ولن تتمكن الحكومات من إجراء الإصلاحات الجوهرية اللازمة لمواجهة التحديات المعقدة والمتعددة الأبعاد في غياب الشرعية الديمقراطية. ويجب حماية وكفالة حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، المنصوص عليهما في صكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، على نحو كامل.

ثانيا، نعرب عن قلقنا البالغ إزاء الحالة الأمنية في العديد من البلدان. ولا تزال الأزمات التي طال أمدها في ثلاث مناطق كاميرونية تُقابل بالتجاهل. ويهدد الإغلاق القسري للمدارس لفترات طويلة في جزء من البلد بإحداث أثر طويل الأمد لأنه لا يحرم الأطفال من تعليمهم فحسب، بل يحد أيضا بصورة كبيرة من إمكانات التنمية الطويلة الأجل في الكاميرون. ونؤكد على أهمية جمع البيانات والإحصاءات التي يمكن التحقق منها بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي تحدث في البلد، خاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني، والتي لا تتوفر حاليا. ونحث جميع الجهات الفاعلة على الالتزام بعملية سياسية شاملة للجميع يُمسَك بزمامها على الصعيد الوطني وينخرط فيها المجتمع المدني الكاميروني وعلى الاستفادة من الدعم التي تتيحه الأمم المتحدة في هذا الصدد.

ولا يزال يساورنا قلق مماثل بشأن الأنشطة الإرهابية في حوض بحيرة تشاد. ولا يزال التعاون الإقليمي عبر الحدود، ولا سيما من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ضروريا لفعالية جهود مكافحة الإرهاب وحماية المدنيين. ومن الضروري أيضا أن تتم جميع العمليات في امتثال صارم للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتلقي الآثار غير المباشرة للنزاعات، ولا سيما في السودان وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، عبئا ثقيلا على المنطقة، مما يؤدي إلى إنهاك المجتمعات المحلية والموارد، وخاصة في البلدان التي تستضيف اللاجئين. ولا يمكن الفصل بين الاستجابات الإنسانية وجهود السلام ويجب معالجتها معًا لضمان استجابة إقليمية مستدامة.

ثالثا، نود أن نعرب عن دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا من أجل تعزيز قدرة بلدان المنطقة دون الإقليمية على الصمود.

وتكتسي المبادرات التي تقودها الجهات الوطنية، بالشراكة مع المجتمع الدولي، أهمية بالغة للنهوض بالتنمية المستدامة والحد من مخاطر نشوب النزاعات. ففي 29 أيار/مايو، قدم رئيس سان تومي وبرينسيبي، فيلا نوفا، إلى لجنة بناء السلام أول استراتيجية وطنية لمنع نشوب النزاعات في البلد والتي تركز على إصلاح قطاعَي العدالة والأمن. ويمكن لهذه الاستراتيجيات، التي يشجع ميثاق المستقبل على وضعها (قرار الجمعية العامة 1/79)، أن توجه الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود وحشد الدعم السياسي وتعبئة الموارد اللازمة. وتعرب سلوفينيا أيضا عن تقديرها لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على دعمهما لسان تومي وبرينسيبي في وضع الاستراتيجية وتنفيذها ونشجع على مواصلة التعاون مع المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية والشركاء الآخرين في سياق دعم جهود بناء السلام في البلد، مع الاسترشاد بالاستراتيجية. كما نشجع جميع البلدان الأخرى في المنطقة على النظر في مبادرات مماثلة.

وتكرر سلوفينيا تأكيد دعمها الكامل للممثل الخاص أباري وفريقه. ونؤكد أيضا على أهمية تزويد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بالموارد الكافية حتى يتمكن المكتب من تنفيذ ولايته الهامة بالكامل.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس، وهم الجزائر وموزامبيق وبلدي، سيراليون، إضافة إلى غيانا (مجموعة 3+1).

ونشكر سعادة السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، على إحاطته الشاملة بشأن تقرير الأمين العام (S/2025/342). ويجسد التقرير التطورات السياسية والأمنية والإنسانية المعقدة في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية. كما نشكر السفير جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على إحاطته.

وفيما يتعلق بالتقرير، على الصعيد السياسي، ترحب مجموعة 3+1 بالتطورات الإيجابية في المنطقة، بما في ذلك التحولات السياسية السلمية في تشاد وغابون وساو تومي وبرينسيبي. وتمثل هذه التحولات تقدما كبيرا نحو تعزيز الحكم الديمقراطي والنهوض بالمصالحة الوطنية وبناء الثقة العامة. ونشيد بشكل خاص بإجراء الانتخابات الرئاسية الأخيرة في غابون والاستعدادات الجارية للانتخابات التشريعية والمحلية. إن انفتاح المجال السياسي في تشاد وغابون، بما في ذلك زيادة تمثيل المرأة في كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية، هو علامة مشجعة على استيعاب الجميع وترسيخ الديمقراطية.

وفي هذا الصدد، تحث مجموعة 3+1 جميع بلدان المنطقة على مواصلة المشاركة البناءة والشاملة للجميع مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين لمواجهة التحديات السياسية، بما في ذلك تلك المتعلقة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات. كما نحيط علما بالانتخابات الرئاسية المقبلة في الكاميرون ونشجع الحكومة على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إجراء عملية انتخابية شفافة وشاملة للجميع وذات مصداقية، مع اتخاذ إجراءات مجدية لمعالجة أزمة الناطقين بالإنجليزية وتعزيز الوحدة الوطنية. كما تدعو مجموعة 3+1 قيادات دول وسط أفريقيا إلى إعطاء الأولوية لحماية حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال الذين لا يزالون يعانون من عواقب النزاع. ويظل التمسك بحقوق الإنسان أمرا أساسيا لاستدامة السلام

والتنمية والاستقرار في المنطقة. ونشيد بدور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا في تعزيز السلام والاستقرار، بما في ذلك تعاونه مع المنظمات الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية والمنسقين المقيمين. ومع ذلك، فإننا نعرب عن قلقنا إزاء انخفاض موارد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا ونردد دعوة الممثل الخاص إلى تعزيز الدعم – المالي والبشري على حد سواء – لتمكين المكتب من الاضطلاع بولايته بفعالية.

لا تزال الحالة الأمنية في حوض بحيرة تشاد مقلقة للغاية. وقد كان للهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة والتهديد المستمر الذي تشكله بوكو حرام والجماعات التابعة لها آثار مدمرة على السكان المدنيين، مما يقوض بناء السلام والانتعاش الاجتماعي والاقتصادي. إننا ندين تلك الهجمات بشكل لا لبس فيه ونكرر التأكيد على ضرورة المساءلة. ونشيد بالقوة المشتركة المتعددة الجنسيات لعملياتها المتواصلة لمكافحة الإرهاب والنشاط الإجرامي العابر للحدود. وسيكون التنسيق الإقليمي المستمر وبناء القدرات واليقظة أمورا بالغة الأهمية لتعزيز المكاسب وتعزيز الرقابة على الحدود والتصدي للتهديدات الآخذة في التطور. كما أننا نشعر بالقلق إزاء الآثار غير المباشرة للنزاعات في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي أدت إلى إجهاد قدرات البلدان المجاورة، مثل تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، على استضافة السكان النازحين. لذلك نؤكد على الحاجة الملحة لتوسيع نطاق الدعم الدولي لجهود الاستجابة الإنسانية، إلى جانب تكثيف المبادرات الدبلوماسية لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك النزاعات وتعزيز السلام الدائم.

وتعاني المنطقة من مستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي والفقر، بسبب النزاعات وتخلف النمو والكوارث المتكررة والشديدة الناجمة عن المناخ، بما في ذلك الفيضانات والجفاف. وتساهم الروابط بين هذه الدوافع في زيادة التوترات المجتمعية، بما في ذلك النزاعات بين المزارعين والرعاة. وندعو شركاء التنمية الإقليميين والدوليين إلى زيادة الدعم لمبادرات التنمية المستدامة والتكيف مع المناخ، بسبل من بينها تعزيز التعاون مع المركز الإقليمي للشفافية في العمل المناخي لدول وسط أفريقيا التابع للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. وترحب مجموعة 3+1 بقرار الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإنشاء صندوق للمساعدات الإنسانية. ونحث جميع الشركاء على دعم تلك المبادرة الإقليمية والمساهمة بسخاء في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025، التي تتطلب حالياً تمويلا بقيمة 326 مليون دولار.

وفي الختام، تؤكد مجموعة 3+1 على الدور الحيوي للاتحاد الأفريقي في التصدي لتحديات السلام والأمن في المنطقة. من الضروري أن تتكامل المبادرات الإقليمية التي تقودها لجنة حوض بحيرة تشاد والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا مع الجهود الجماعية وتكون مدعومة من خلال هذه الجهود، من أجل مواجهة التحديات المشتركة. وتؤكد مجموعة 3+1 على دعمها القوي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا وتظل ملتزمة بالعمل في شراكة لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في منطقة وسط أفريقيا.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر باكستان الممثل الخاص للأمين العام، السيد عبدو أباري، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتيهما الشاملتين. ونرحب بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2025/342)، الذي يقدم تقييما قيما للتقدم

المحرز في وسط أفريقيا، مع تسليط الضوء أيضاً على الصورة المعقدة للتحولات السياسية والتحديات الأمنية والأزمات الإنسانية السائدة في المنطقة.

وتدعم باكستان دور مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في مجال الدبلوماسية الوقائية في المنطقة. وتتماشى جهودها لتيسير الحوار وتعزيز المؤسسات مع الأولويات الإقليمية. ونرحب باكتمال عمليات الانتقال السياسي في بعض بلدان المنطقة ونتطلع إلى نجاح إجراء الانتخابات المزمع إجراؤها في عدة بلدان أخرى في وسط أفريقيا – وكلها خطوات في الاتجاه الصحيح نحو توطيد الديمقراطية. ولا تزال الحالة الأمنية في المنطقة غير مستقرة، لا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث لا تزال حركة 23 مارس تتسبب في حالة من عدم الاستقرار. وتكرر باكستان دعوتها إلى التنفيذ الفوري للقرار 2773 (2025). ونعتقد أن لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بوصفها قوة محايدة، دوراً مهماً في استقرار شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. إن عودة ظهور جماعة بوكو حرام وولاية غرب أفريقيا التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في حوض بحيرة تشاد، بما في ذلك استخدامهما لهجمات متطورة بطائرات مسيرة، يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتعزيز التعاون الإقليمي من خلال القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ونؤيد توصية الأمين العام بشأن التمويل الذي يمكن التنبؤ به للحفاظ على تلك الآليات الأمنية الحيوية.

وقد وصلت الحالة الإنسانية المتردية في وسط أفريقيا إلى مستويات مقلقة، حيث بلغ عدد النازحين داخلياً في المنطقة أكثر من 9,65 مليون شخص. ويستمر النزاع في السودان في مفاقمة أزمة النزوح مع استمرار النزوح الجماعي للاجئين، خاصة إلى تشاد. وعلاوة على ذلك، ضاعفت الصدمات المناخية من انعدام الأمن الغذائي والنزاعات على الموارد. لذلك نؤكد على الحاجة إلى زيادة الدعم الدولي لمواجهة تلك التحديات. وقد أدت التخفيضات الأخيرة في المساهمات المالية من قبل المانحين الرئيسيين إلى تفاقم الحالة الإنسانية في المنطقة. كما تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع مستويات الدين العام في المنطقة ومحدودية الحيز المالي قد أعاقا بشدة قدرة الحكومات على تقديم الخدمات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية والضرورية. وتبرز هذه الحالة كذلك الحاجة إلى إصلاح عاجل للمؤسسات المالية الدولية التي تعيق بشدة قدرة البلدان النامية على تلبية الاحتياجات الملحة لشعوبها.

وفي الختام، أود أن أؤكد على الأولويات الرئيسية الثلاث التالية.

أولا، ينبغي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا دعم الملكية الإقليمية وتشجيع الحلول التي تقودها أفريقيا. ونشيد بالاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، ولجنة حوض بحيرة تشاد، ولجنة خليج غينيا وغيرها من المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية على ما تقوم به من عمل في المنطقة.

ثانيا، من المهم تعزيز أدوات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لمنع نشوب النزاعات من أجل دعم العمليات السياسية في المنطقة.

ثالثا، ينبغي تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لدعم جهود مكافحة الإرهاب، ولا سيما القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص أباري ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السفير دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتيهما المفيدتين اليوم.

أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، ترحب جمهورية كوريا بالتقدم المحرز في عمليات الانتقال السياسي في جميع أنحاء منطقة وسط أفريقيا، ولا سيما في تشاد وغابون. وتمثل هذه التطورات إنجازات مهمة نحو استعادة النظام الدستوري. ونأمل أن ترسي أساسا متينا لبذل مزيد من جهود بناء الدولة. ومع قرب إجراء الانتخابات في عدد قليل من بلدان المنطقة في وقت لاحق من هذا العام، سيكون من الضروري الاستمرار في بذل الجهود لاحترام نزاهة العمليات الانتخابية وحماية الحيز المدني. وفي هذا السياق، لا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة. وفيما يتعلق بالكاميرون، فإننا نكرر دعوة الأمين العام إلى عملية سياسية شاملة للجميع بقيادة كاميرونية لحل النزاع الدائر والعنف المستمر في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية.

ثانياً، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في أجزاء من المنطقة مثار قلق بالغ. ويؤكد تجدد الهجمات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد على الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون عبر الحدود والتعاون الإقليمي، لا سيما في ضوء انسحاب النيجر من القوة المشتركة المتعددة الجنسيات. ولا ينبغي السماح بحدوث فراغ أمني قد تستغله الجماعات الإرهابية. وعلاوة على ذلك، لا يزال عدم الاستقرار والنزاع المستمرين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان يتسببان بنزوح واسع النطاق، مما يؤثر بشدة على البلدان المجاورة. وتتحمل النساء والأطفال على وجه الخصوص وطأة تلك الأوضاع الإنسانية المتدهورة. وفي هذا السياق، ندعو جميع الأطراف إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني. كما نشيد بالقرار الذي اتخذته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بإنشاء صندوق للمساعدات الإنسانية لمواجهة تلك التحديات بشكل جماعي، ونؤيده.

ثالثاً، إن التأثير المتزايد لتغير المناخ على السلام والأمن في منطقة وسط أفريقيا يتطلب منا اتخاذ إجراءات عاجلة. فزيادة هطول الأمطار وارتفاع درجات الحرارة يؤثران على ندرة المياه وانخفاض غلة المحاصيل وانتشار إجهاد الماشية على نطاق واسع. وتفاقم هذه الظروف أيضا التوترات المرتبطة بالترحال الرعوي بين المزارعين والرعاة والناجمة عن تناقص الموارد، وتؤثر على عدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي بشكل أعمّ. ونشيد بجميع الجهود المبذولة لوضع نُهج ومبادرات خاصة بالمنطقة. كما نرحب بجهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا لتعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والمنظمات الإقليمية في هذا السياق. ونشجع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، خاصة من خلال مستشاره المعني بالمناخ والسلام والأمن، على مواصلة تقييم المخاطر ذات الصلة ودعم قدرة المنطقة على التصدي لها بفعالية.

في الختام، تعيد جمهورية كوريا تأكيد دعمها القوي لعمل الممثل الخاص أباري ومكتبه. ونعتقد أن تواصله وتعاونه الوثيق مع الجهات الفاعلة الإقليمية أمر حيوي لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ودفع السلام الدائم قدماً في وسط أفريقيا.

السيد كوربيل (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الممثل الخاص أباري ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السفير دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتيهما وملاحظاتهما بشأن التحديات في منطقة وسط أفريقيا. ونشيد بجهودهما لتعزيز السلام والاستقرار على المدى الطويل في وسط أفريقيا.

أود أن أدلي بعدة نقاط رئيسية اليوم.

أولاً، كما يوضح تقرير الأمين العام (S/2025/342)، هناك حاجة مستمرة للتعاون الاقتصادي والسياسي والأمني الإقليمي. وننوه بالدور الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في استخدام الحلول الدبلوماسية لتحقيق السلام والأمن الإقليميين. ويشمل ذلك عمل الممثل الخاص في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك مع قيادة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، بشأن القضايا الاقتصادية والسياسية والأمنية العابرة للحدود.

كما سيؤدي تعزيز الشراكات من أجل الازدهار المتبادل إلى تعزيز السلام والاستقرار في وسط أفريقيا. وتدرك الولايات المتحدة الطاقات الكامنة في المنطقة، وتعتبر أفريقيا شريكاً تجارياً متساوياً ومتمكناً. ومن هذا المنطلق، نهنئ غابون على انتقال السلطة الناجح والموثوق خلال انتخاباتها الرئاسية. ومع استعداد جمهورية أفريقيا الوسطى لإجراء أول انتخابات محلية لها منذ حوالي أربعة عقود في آب/أغسطس، ثم الانتخابات الرئاسية في كانون الأول/ديسمبر، فإننا نحث الحكومة والمعارضة وجميع أصحاب المصلحة على المشاركة بحسن نية وإعطاء الأولوية لعملية سياسية سلمية وشفافة وشاملة للجميع. وتمثل الانتخابات فرصة محورية لتعزيز الحوكمة والتمثيل المحلي. ويتوقف نجاحها على الالتزام الجماعي بالحوار والاستقرار وإرادة الشعب.

وتدين الولايات المتحدة أعمال العنف والاستهتار بحياة البشر التي ترتكبها جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية التي تهاجم المدنيين في منطقة بحيرة تشاد وتشردهم. وندين موجة الهجمات الأخيرة في أقصى الشمال، التي أودت بحياة مدنيين وجنود كاميرونيين. ومن الواضح أن الجماعات الإرهابية لا تزال تشكل تهديداً، ونشجع المنطقة على مواصلة تنسيق جهودها لمكافحة الإرهاب. والمنطقة بحاجة لأن يواصل جميع أعضاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات انخراطهم في محاربة بوكو حرام.

وكما ذكرت الولايات المتحدة، فإننا نشجع الشركاء الأفارقة على تعزيز قيادتهم في مواجهة التحديات الأمنية، ونؤيد جهودهم في التصدي لتلك التهديدات. ولا تزال الولايات المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء التأثير المستمر لأزمة السودان على تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى والدول المجاورة الأخرى. ونثني على تلك البلدان لكرمها في استضافة مئات الآلاف من اللاجئين على الرغم من القيود الهائلة على الموارد. وندعو

الأطراف المتحاربة في السودان إلى إنهاء العنف فوراً والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين والمرور الآمن للمدنيين الفارين من العنف.

ونشعر بقلق مماثل إزاء التصعيد السريع للنزاع المسلح والسياسي بين قادة جنوب السودان. فالبلد على شفا حرب أهلية، بكل المقاييس. ولن تؤدي حرب أهلية أخرى في جنوب السودان إلى تعريض حياة ومعيشة مواطني جنوب السودان للخطر فحسب، ولكنها قد تنطوي أيضاً على نتائج كارثية محتملة على المنطقة.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص أباري ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا دا بيدادي فيريسيمو على إحاطتيهما اليوم.

أود أن أسلط الضوء على أربع نقاط رئيسية.

أولاً، كما سمعنا هذا الصباح، لا تزال منطقة وسط أفريقيا تعاني من عواقب عدة أزمات ونزاعات في القارة. ونظراً لأن المنطقة تعاني بالفعل من النزوح وانعدام الأمن الغذائي، فإن هذا الأمر مقلق للغاية. ويتجاوز تأثير النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية حدودها. ويعني ذلك بالنسبة لمنطقة وسط أفريقيا زيادة الاحتياجات الإنسانية والمزيد من النزوح ومن اللاجئين الباحثين عن الأمان. ونحث جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا على مواصلة العمل بشكل سريع وكامل لدعم التوصل إلى سلام طويل الأمد، بما يتماشى مع القرار 2773 (2025). وبالمثل، وكما سمعنا أيضا عدة مرات هذا الصباح، فإن الحرب الأهلية في السودان لم تدمر الشعب السوداني فحسب، بل ألقت أيضاً بعبء متزايد على البلدان المجاورة. وندعم تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى في جهودهما لتعزيز الاستقرار الإقليمي، بما في ذلك استضافتهما للاجئين من السودان.

ثانيا، إن الديمقراطية تتعرض لضغوط. وقد أكد تآكل الديمقراطية في منطقة الساحل المجاورة على الحاجة الملحة للديمقراطيات في المنطقة لحماية نزاهة الانتخابات وضمان العمليات السياسية الشاملة للجميع والانفتاح على أصوات وآراء جميع المواطنين. وفي ضوء التخطيط للدورات الانتخابية في بوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى، نؤكد من جديد على أهمية حماية الحيز المدني والعمليات الشاملة للجميع – العمليات التي تعزز المشاركة المجدية للنساء والشباب. ونلاحظ بإيجابية حصة 30 في المائة للنساء و 20 في المائة للشباب في قانون الانتخابات الجديد في غابون وزيادة تمثيل المرأة في المجلس الوطني الجديد في تشاد. غير أن التحديات لا تزال قائمة. فمن غير المقبول ممارسة الترهيب واعتقال الشخصيات المعارِضة وتهديد حرية التعبير وتكوين الجمعيات. وندعو جميع الحكومات في المنطقة إلى حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وضمان نزاهة العمليات الانتخابية.

ثالثا، نشعر بالقلق إزاء تصاعد الهجمات التي تشنها الجماعات الإرهابية في حوض بحيرة تشاد، لا سيما فيما يتعلق باستخدام الطائرات المسيرة. وندين جميع الأعمال الإرهابية ونشجع على تعزيز التعاون الإقليمي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وما لم نعالج الأسباب الجذرية للإرهاب، فإننا نرتضي لأنفسنا معالجة نفس التحديات الأمنية مرة بعد أخرى. والعمل الوقائي هو العمل الفعال. وسيدعم اتباع هذا النهج تحقيق مبادرة الاتحاد الأفريقي "إسكات البنادق" وخطة عام 2063 الأوسع نطاقا، والتي نعتقد أنها ستقدم

إسهاماً كبيراً في مكافحة التطرف العنيف. وفي الوقت نفسه، نشجع استمرار دعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات في محاربة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا في حوض بحيرة تشاد. ويجب أن تسير هذه الجهود جنباً إلى جنب.

رابعاً وأخيراً، يساور الدانمرك القلق أيضاً، مثل الآخرين، إزاء التحديات العميقة والمترابطة التي يفرضها تغير المناخ في وسط أفريقيا. وقد أثر ارتفاع درجات الحرارة وتكرار هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات المدمرة على الملايين من البشر في صورة دمار وخسائر بشرية ونزوح للسكان. وساهمت تلك الظروف أيضًا في تصاعد التوترات بين المزارعين والرعاة. والحقائق واضحة: يؤثر تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ واستراتيجيات التكيف معه تأثيرا إيجابيا على السلام والاستقرار. وتدعم الدانمرك جهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب الإقليمي) فيما يتعلق بالمناخ والسلام والأمن، لا سيما من خلال العمل الهام الذي تقوم به آلية الأمن المناخي والمستشار المعني بالمناخ والسلام والأمن. ونشجع الأنشطة الإقليمية والوطنية المشتركة مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والدول الأعضاء فيها وبعثات الأمم المتحدة الأخرى، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

ختاما، يجب على المجتمع الدولي – والمجلس على وجه الخصوص – الاعتراف بالجهود المبذولة للحفاظ على السلام والتنمية في وسط أفريقيا وتمكينها. وتدعم الدانمرك تماما العمل الحاسم الذي يقوم به المكتب الإقليمي في مواجهة التحديات السياسية والأمنية والإنسانية المعقدة في وسط أفريقيا.

السيد سيكيريس (اليونان) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب الإقليمي)، السيد أباري، ورئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، السيد دا بيدادي فيريسيمو، على إحاطتيهما اليوم.

وأود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، تثني اليونان على جهود الممثل الخاص في المنطقة والتزام المكتب الإقليمي بتعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والدبلوماسية الإقليمية الوقائية والتنمية المستدامة. ونرحب بعمل المكتب الإقليمي لدعم دول منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية في منع ومكافحة التغييرات غير الدستورية للحكومات والمخاطر المتعلقة بالانتخابات وبدعوته إلى إجراء انتخابات توافقية وشاملة للجميع بلا أي قيود على حرية التعبير أو أي خطاب كراهية أو أي دعوات للعنف، كما أكد الممثل الخاص في عدة مناسبات. وأصبحت ثمار تنفيذ هذه العمليات السياسية أوضح الآن من أي وقت مضى. والواقع، وكما يبين تقرير الأمين العام (S/2025/342)، فإن اكتمال عملية الانتقال السياسي في تشاد واستراتيجيتها الوطنية الجديدة للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والتقدم الذي أحرزته غابون نحو الاستعادة الكاملة للنظام الدستوري والديمقراطية والخطوات التي اتخذتها بلدان أخرى نحو المزيد من التكامل الإقليمي بإبرام عدة اتفاقات ثنائية، كل ذلك يشهد أيضا على المساعي الحميدة للمكتب الإقليمي في المنطقة. وفي هذا السياق، نحث الممثل الخاص على مواصلة اتصالاته مع قيادات المجتمع المدني النسائية وجهوده لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للنساء والشباب في جميع العمليات السياسية ولتعزيز دورهم في هذه العمليات.

ثانيا، لا تزال الحالة الأمنية والإنسانية في أجزاء من المنطقة تدعو إلى القلق. ويشير الأمين العام في تقريره إلى أن استمرار انعدام الأمن في أجزاء من المنطقة، نتيجة للهجمات العنيفة التي تشنها الجماعات المسلحة والإرهابية والنزاعات المستمرة، أدى إلى وجود ملايين اللاجئين وطالبي اللجوء والنازحين داخلياً في بلدان منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية البالغ عددها 11 بلداً. ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء ما ترتكبه الجماعات المسلحة في بعض أجزاء المنطقة دون الإقليمية من جميع أشكال الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان وأعمال العنف ضد المدنيين وحفظة السلام والعاملين في المجالين الإنساني والطبي وأعمال العنف الجنسي والجنساني والاتجار بالبشر والانتهاكات والاعتداءات بحق الأطفال، لا سيما تجنيد الأطفال واستخدامهم، وندين كل ذلك بشدة. وفيما يتعلق بالأمن البحري، نحيط علما بقلق بالغ بمختلف حالات القرصنة والاختطاف في خليج غينيا ونرحب بجميع الجهود الإقليمية التي تعزز السلامة والأمن البحريين، ولا سيما الخطوات المتخذة لتقييم هيكل ياوندي.

ثالثا، لا تزال منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تعاني من آثار تغير المناخ، مع ما يترتب على ذلك من آثار واسعة النطاق على الاستقرار الإقليمي. وتؤدي الظواهر المناخية بالغة الشدة التي تتسبب في فيضانات مميتة ومدمرة وفي الجفاف وفي التصحر وتدهور الأراضي، فضلاً عن انعدام الأمن الغذائي والمائي، إلى تفاقم التحديات الاجتماعية والاقتصادية وتؤثر على أمن واستقرار المنطقة دون الإقليمية، في حين تدفع النساء والفتيات الثمن الأفدح لكل من النزاعات والكوارث الطبيعية.

في الختام، أود أن أشدد على أن منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية تواجه تحديات لا يمكن التصدي لها إلا بالتعاون عبر الحدود، كما ورد أيضا في تقرير الأمين العام. ونرحب بالإرادة السياسية الواضحة لدول وسط أفريقيا لتجاوز خلافاتها بالطرق السلمية. ونؤكد من جديد التزامنا القوي بسيادة جميع دول المنطقة واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. أخيرا، نشجع كذلك الممثل الخاص والمكتب الإقليمي على مواصلة تعاونهما مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد ولجنة خليج غينيا وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تواجه السلام والأمن.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نود أن نشكر السيد عبدو أباري، الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا، والسيد جيلبرتو دا بيدادي فيريسيمو، رئيس مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، على إحاطتيهما.

ما فتئت روسيا تدعم جهود مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب الإقليمي). ونثمن عالياً عمل المكتب الإقليمي في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها في المنطقة دون الإقليمية. ولا تزال بلدان وسط أفريقيا تواجه تحديات معقدة تتعلق بالسلام والأمن وبناء الدولة والتنمية الاقتصادية على حد سواء.

ونولي أهمية خاصة للجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب. ونلاحظ فعالية الجهود المشتركة للدول الأفريقية من خلال القوات المسلحة الإقليمية المتعددة الجنسيات. ونعتقد أنه ينبغي لدول المنطقة تنسيق نُهجها السياسي المشتركة وتحديد الأهداف المشتركة والإجراءات العملياتية لمواجهة التهديدات. ويقع على

المجتمع الدولي، بدوره، التزام بدعم تلك الجهود، بما في ذلك بتوفير تمويل يمكن التنبؤ به. وفي الوقت نفسه، نشعر بالقلق إزاء استمرار الإمكانات التدميرية لجماعة بوكو حرام وأنشطة الجماعات التابعة لتنظيم داعش في المنطقة دون الإقليمية. ويؤثر تعزيز تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا لوضعه سلباً على الحالة في بلدان حوض بحيرة تشاد. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا وتجاربنا في مجال مكافحة الإرهاب مع البلدان الأفريقية ولمساعدتها في تعزيز الأمن في القارة. ونحن منفتحون إزاء تنفيذ مشاريع مشتركة لمكافحة الإرهاب وسنواصل تقديم المساعدة التقنية اللازمة لزملائنا الأفارقة.

إننا نشعر بالقلق إزاء أعمال العنف الجارية في شمال غرب وجنوب غرب الكاميرون. ونعتقد أن هناك حاجة لإيجاد حل سياسي لمعالجة التوترات في المناطق التي تعاني من نزاعات مسلحة. ونهنئ أصدقاءنا التشاديين على إتمام المرحلة الانتقالية بنجاح. ونحن عازمون على التواصل المثمر مع انجمينا على المستوى الثنائي ومن خلال المحافل الدولية. ونرحب بالتقدم الكبير الذي تحقق في المرحلة الانتقالية في غابون. ونهنئ حكومة وشعب غابون على إجراء الانتخابات الرئاسية التي تمثل علامة فارقة نحو ضمان الاستقرار والوئام الوطني. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نلاحظ عودة ليبرفيل إلى الاتحاد الأفريقي، الأمر الذي سيمكن زملاءنا الغابونيين من تقديم إسهامات مجدية في عمل تلك المنظمة القارية.

ويشجعنا الاستقرار التدريجي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ففي السنوات الأخيرة، تمكنت بانغي، بدعم من الشركاء الثنائيين والأمم المتحدة، من إحراز تقدم كبير في مكافحة الجماعات المسلحة غير القانونية. وفي نيسان/أبريل، أكدت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى مجدداً، بالأفعال، التزامها بمواصلة دفع العملية السياسية قدما. وندعو الأطراف المستعدة للتفاوض إلى اغتنام هذه الفرص الناشئة والدخول في حوار بشكل بنّاء مع السلطات. وسنواصل دعمنا لأصدقائنا في أفريقيا الوسطى، بما في ذلك خلال الفترة الانتخابية القادمة التي تتسم بأهمية بالغة. ونحن على ثقة من أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى ستسهم إسهاماً كبيراً في ذلك. ونرحب بمواصلة تعزيز التعاون الرسمي بين جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، لا سيما فيما يتعلق بمسائل الحدود. فالجهود المشتركة الفعالة التي يبذلها هذان البلدان هي مفتاح النجاح في القضاء على التحديات والتهديدات العابرة للحدود.

كما تُظهر الأزمة في السودان، تؤثر المشاكل في بعض الدول بشكل كبير على الدول المجاورة. ويجب أن تكون بلدان المنطقة بناءة للغاية عندما يتعلق الأمر بتسوية النزاع في السودان. ويصب ذلك، أولا وقبل كل شيء، في مصلحتها. والحالة الإنسانية الصعبة في المنطقة دون الإقليمية مثال صارخ على ذلك. ونعتقد أن هناك حاجة إلى زيادة المساعدات الإنسانية الدولية وتعزيز الدعم الموجه لبلدان وسط أفريقيا. ونؤيد دعوة الأمين العام إلى إصلاح المؤسسات المالية الدولية وإعادة هيكلة الديون الخارجية للبلدان الأفريقية. ومن شأن ذلك تمكينها من تحرير الموارد الوطنية، التي تُستخدم حاليًا في خدمة القروض الدولية، وإعادة توجيهها نحو تطوير اقتصاداتها ونظمها الاجتماعية.

إننا لا نؤيد ما تروج له بنشاط عدة وفود وزملائهم من ذوي التفكير المماثل داخل الأمم المتحدة، أي الربط بين مسائل المناخ ومسألة السلام والأمن ونرفض الترويج لجدول الأعمال ذاك داخل مجلس الأمن. ونعتقد أن تدابير تيسير التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ ينبغي أن تعالجها صناديق وبرامج الأمم

المتحدة المتخصصة المكلفة بولايات ذات صلة للقيام بذلك. وستواصل روسيا دعم جهود موظفي الأمم المتحدة في وسط أفريقيا من خلال الولاية التي أناطها بهم مجلس الأمن وتقديم المساعدة اللازمة لدول المنطقة دون الإقليمية على المستوى الثنائي.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/20.